تازة .. إحالة المتهم بالقتل على أنظار النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بتازة

عبدالحق خرباش.. 25.02.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net
تازة .. إحالة المتهم بالقتل على أنظار النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بتازة
تابعت الفرقة الجنائية التابعة للمصلحة الجهوية للشرطة القضائية بتازة ، تفاصيل العملية بمهنية عالية ، وثم إنجاز محضر للمتهم يعترف بكل تفاصيل الجريمة ، وسبق للفرقة الجنائية التابعة للمصلحة الجهوية للشرطة القضائية بتازة أن إعتقلته يوم 20 فبراير 2023 بناءا على تعليمات النيابة العامة المختصة .
في السياق المتصل ، ثمت إحالته على على أنظار النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بتازة من أجل القتل العمد .
تعود تفاصيل الجريمة عندما تلقت المصالح الأمنية مكالمة هاتفية من قسم المستعجلات بمستشفى ابن باجة تخبر من خلالها وصول سيدة في حالة وفاة بعد نقلها من قبل زوجها وهي تحمل آثار كدمات وخدوش متفرقة على مستوى وجهها ، ثم إشعار النيابة العامة المختصة بمدينة تازة ، في الحين أمرت بفتح بحث معمق في القضية .

في ذات السياق ، تم أخذ مجموعة من العينات البيولوجية من الهالكة بواسطة الشرطة التقنية بمسرح الجريمة ،وخضع المنزل للتفتيش ، على إثره تمت معاينة آثار وبقع الدم المتواجدة بغرفة النوم ، وتم حجزبذلة نسائية تحمل بقع الدم من أجل إحالتها على معهد العلوم والأدلة الجنائية التابع للمديرية العامة للأمن الوطني، وبعد إجراء

بحث أولي مع زوجها أفاد ان زوجته تعاني من مرض الصرع وانها ليلة الحادث وبعد مناقشة زوجية قامت بضرب رأسها مع حائط غرفة النوم وأصيبت بغيبوبة طيلة الليل فانتظر حتى الصباح على أن تسترجع وعيها لكن بدون جدوى فنقلها على متن سيارة خاصة إلى قسم المستعجلات وهي متوفاة ، وبعد التوصل بنتيجة التشريح الطبي المنجز من قبل الطبيب الشرعي بمستشفى الغساني بفاس بناءا على ارسالية الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة تبين أن الهالكة تحمل عدة كدمات وخدش متفرقة بوجهها وانتفاخ بجبينها كما أن رأسها يحمل آثار عنف تسبب في نزيف دماغي وخروج دم كثيف منه ، وبعد تعميق البحث ومواجهة الزوج بهذه الأدلة تراجع تلقائيا عن تصريحاته الأولية ، مفيدا أنه ليلة الحادثة دخل في مشاداة كلامية مع زوجته أدت به إلى ضربها على مستوى وجهها وضرب رأسها على مستوى حائط غرفة النوم بعدها سقطت مغمية عليها حينها قام بمحاولة تنظيف المكان وتغيير معالم الجريمة واختراع سيناريو مرضها بالصرع قصد أبعاد شبهة الضرب والجرح المفضي إلى الموت عليه .
المعني بالأمر تمت متابعته من قبل النيابة العامة والسيد قاضي التحقيق من أجل القتل العمد وتم إيداعه السجن المحلي بالمدينة .

لقاء تواصليا مع ضباط الشرطة القضائية للدرك الملكي

عبدالحق خرباش.. 24.02.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net
وليد أفرياض/أكادير

نظمت النيابة العامة باستئنافية أكادير، يوم أمس الخميس 23 فبراير، لقاء تواصليا مع ضباط الشرطة القضائية للدرك الملكي، خصص لموضوع شكليات الأبحاث التمهيدية ودور الضابطة القضائية في ضمانات المحاكمة العادلة.

وقد عرف هذا اللقاء، الذي احتضنه مركب الاصطياف لقضاة وموظفي وزارة العدل بأكادير، حضور وكلاء الملك، والكولونيل ماجور عبد العالي دحماني القائد الجهوي للدرك الملكي بأكادير، إضافة إلى حضور ثلة من المسؤولين القضائيين ورجال الدرك.وشكل هذا اللقاء، الذي يعد ثمرة عمل مشترك بين النيابة العامة على مستوى الدائرة القضائية لاستئنافية أكادير وعناصر الضابطة القضائية للدرك الملكي، فرصة لتبادل الأفكار والرؤى حول العمل المشترك والتنسيق بين الطرفين على مستوى تدبير الأبحاث والإجراءات الجنائية، والرفع من مستوى التنظيم والتأطير لتجويد الأداء وتقديم خدمة أفضل للعدالة وللمواطن عموما ومرتفقي العدالة على وجه الخصوص.

وفي كلمة له بالمناسبة، قال الوكيل العام لدى محكمة الإستئناف بأكادير، عبد الرزاق فتاح، إن هذا اللقاء التواصلي التقييمي يأتي ثمرة للتوصيات التي تعمل مكونات النيابة العامة على المستوى الدائرة القضائية بأكادير، تحت إشراف الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بأكادير ووكيل الملك بالمحكمة الابتدائية لأكادير، وبتنسيق مع القائد الجهوي للدرك الملكي بأكادير، على تنزيلها تنفيذا لتوصيات اللقاءات التواصلية والتنسيقية السابقة بين النيابة العامة والأمن الجهوي والقيادة الجهوية للدرك بأكادير،

والتي تهدف إلى تقوية وتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات، ومن أجل تذليل الصعاب التي تواجه عملهما المشترك.كما عرف اللقاء تقديم عرض بعنوان "شكليات الأبحاث التمهيدية ودور محاضر الضابطة القضائية في ضمانات المحاكمة العادلة"، قدمه الأستاذ عبد الله بلعسري، النائب الأول للوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأكادير.وقد تم التطرق في هذا العرض إلى تعريف عمل الضابطة القضائية والصلاحيات المخولة لضباط الشرطة القضائية وحدودها، من خلال المقتضيات المنصوص عليها قانونا في المسطرة الجنائية.

كما تطرق العرض إلى دور ضباط الشرطة القضائية في قضايا النساء والأطفال ضحايا العنف، وعلاقة ضباط الشرطة القضائية بالنيابة العامة ودورها في استتباب الأمن في المجتمع.

كما قدم العرض تفاصيل حول القانون رقم 14.27 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، وآليات تتبع تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية، إضافة إلى توضيحات بخصوص تنفيذ الأحكام القضائية.

وقد خلص العرض إلى أن المعطيات والإجراءات التي تم تقديمها، تهدف كلها الى تجويد عمل ضباط الشرطة القضائية وتوفير شروط المحاكمة العادلة وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب، وتعزيز ثقة المواطن في العدالة بصفة عامة وفي مؤسسة النيابة العامة والضابطة القضائية بصفة خاصة.

تازة.. حريق يجهز على المواد الغذائية ويخلف خسائرمادية جسيمة

الصورة تعبيرية

عبدالحق خرباش.. 24.02.2023

hakikanews.net كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية

تازة.. حريق يجهز على المواد الغذائية ويخلف خسائرمادية جسيمة

نشب حريق داخل متجر كبير بحي المسعودية بتازا ، المتجر يقع بالطريقة المؤدية للحي الحسني ، الحريق حسب روايات ترجح تماس كهربائي ، مما نتج عنه إشتعال نيران قوية داخله ، ويقع فوق المتجر أبنية ولوحظ دخان أسود على الجدران.

في السياق المتصل ، الحريق وقع ليلة أمس 23.02.2023 بالليل ، وفور علم السلطات المختصة ، حضرت لعين المكان ، وقام رجالات الوقاية المدنية بمجهود كبير للسيطرة على الحريق بحكم الأبواب الحديدية المغلقة .

المتجر يعرف رواجا كبيرا ويقصده سكان ثلاثة أحياء ، الجيارين ، الرشاد ، المسعودية .. ، وخلف الحريق أضرار مادية جسيمة .

العمل القضائي وضمانات المحاكمة العادلة في ضوء الدستور وتحديات الممارسة" بالمعهد العالي للقضاء بالرباط.

عبدالحق خرباش.. 24.02.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net وكالات

كلمة مولاي الحسن الداكي الوكيل العام للملك رئيس النيابة العامة في الندوة الوطنية المنظمة حول موضوع: "العمل القضائي وضمانات المحاكمة العادلة في ضوء الدستور وتحديات الممارسة" بالمعهد العالي للقضاء بالرباط.
بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

– السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

– السيد وزير العدل؛

-السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان؛

-حضرات السيدات والسادة كل باسمه وصفته والتقدير والاحترام الواجب لشخصهيشرفني أن أتناول الكلمة نيابة عن السيد رئيس النيابة العامة الذي يتواجد في مهمة رسمية خارج أرض الوطن، فبمشاعر يطبعها السرور والاعتزاز، يشرفني أن أشارك بمعيتكم في أشغال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة العلمية المتميزة المنظمة بشراكة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ووزارة العدل والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والتي تجسد المبدأ الدستوري المتعلق بالتعاون بين السلط، هذه الندوة التي التئم لجمعها في هذا اليوم المبارك من شهر شعبان قامات وازنة من القضاة الممارسين والمحامين والأساتذة الجامعيين والحقوقيين من أجل تدارس ومناقشة موضوع له راهنيته بالنظر لتعلقه بدور القضاء في إعمال وتكريس ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء الدستور وتحديات الممارسة.
وبهذه المناسبة يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تنظيم هذا اللقاء المتميز وتيسير أسباب انعقاده.

حضرات السيدات والسادة؛

إن انعقاد هذه الندوة يأتي في سياق تطبعه مجموعة من التحولات الحبلى بالعديد من المستجدات التي أسهمت في تقوية ضمانات المحاكمة العادلة ببلادنا، في مقدمتها دستور المملكة الذي عمل على دسترة مجموعة من المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة حيث نص بشكل صريح في الفصل 23 منه على أن قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة مضمونان، وهو ما أعاد الدستور التأكيد عليه في الفصل 120 والذي نص على أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وما هذا التأكيد إلا دليل على محورية ضمانات وشروط المحاكمة العادلة في مجال العدالة، هذه المكتسبات الدستورية التي تعززت بصدور القانون المتعلق بالتنظيم القضائي رقم 38.15 والذي حملت مقتضياته مجموعة من المستجدات التي تتصل بحقوق المتقاضين والحق في الدفاع وتيسير الولوج إلى العدالة بما يضمن تحقيق الشروط العادلة للمحاكمة.
وكما لا يخفى على حضراتكم فموضوع المحاكمة العادلة والضمانات المتعلقة بها في الميدان الجنائي يعد من أهم الانشغالات الحقوقية في مختلف الدول وتتابعها العديد من الهيئات والآليات الدولية المهتمة بحقوق الانسان.ويأتي مصدر هذا الانشغال من كون مجال ونطاق المحاكمة العادلة يخص قضايا بالغة الدقة والخطورة، بالنظر لكونها تنصب على حقوق أصيلة وجوهرية، في مقدمتها الحق في الحياة والأمن

والسلامة والحرية والكرامة الإنسانية باهتمام بالغ.
ولقد شاع تداول تعبير المحاكمة العادلة، حتى كادت تختزل في الميدان الجنائي فقط، وذلك بسبب آرتباطه في الأذهان بالمجالات ذات الصلة بالحرية وبتقييدها، علماً أن المحاكمة العادلة مطلوبة وضرورية في أي فرع من فروع العدالة، سواء كانت مدنية أو جنائية.
واستحضاراً للأهمية التي يحظى بها موضوع المحاكمة العادلة ضمن النقاشات القانونية والحقوقية، فقد أولى الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة حيزاً هاماً لهذا الموضوع، حيث شكل تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة أحد الأهداف الفرعية المُكوِّنَة للهدف الرئيسي الخاص بتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات.
كما حظي هذا الموضوع بحيز وافر من النقاش ضمن الندوات الجهوية التي عرفها الحوار، حيث تم تخصيص ندوتين جهويتين على غير العادة لموضوع تطوير العدالة الجنائية وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة مما يعكس الأهمية القصوى التي يحظى بها هذا الموضوع في علاقته بالعدالة الجنائية.
فالحق في المحاكمة العادلة يشكل أحد الأعمدة الأساسية لدولة القانون وهو الأمر الذي جعل هذا الحق يحظى بمكانة خاصة كرستها الصكوك الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان بدءاً من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان، مروراً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي أكد في مادته 14 على مجموعة من المبادئ التي باتت تشكل اليوم مرجعا كونيا للأنظمة الجنائية الحديثة وجوهراً لكل محاكمة عادلة، وصولاً إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من الإعلانات والقواعد والمبادئ الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.
وإذا كانت المحاكمة العادلة تختزل مجموعة من الحقوق والضمانات القانونية والقضائية التي ينبغي أن يتمتع بها أطراف الدعوى، فإن القضاء يظل المعول عليه لتفعيل هذه الضمانات، وهو ما فتئ جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده يؤكد عليه في العديد من ذرره الغالية، وفي هذا الإطار جاء في نص الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة القضائية بأكادير يوم 29 يناير 2003 ما نصه: (وتظل غايتنا إيجاد قضاء متخصص يكفل الفعالية في البت في المنازعات ويضمن الحق في المحاكمة العادلة ومساواة المواطنين أمام القانون في جميع الظروف والأحوال) انتهى النطق الملكي السامي.
حضرات السيدات الفضليات والسادة الأفاضل؛

لقد بادرت بلادنا منذ مدة إلى الانخراط في المجهودات الرامية إلى تعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان من خلال دسترة مجموعة من

الضمانات القانونية والقضائية التي تشكل جوهر المحاكمة العادلة، حيث شكل دستور 2011 طفرة نوعية في مجال حقوق الإنسان بالنظر للزخم الحقوقي الذي جاءت به الوثيقة الدستورية والتي ارتقت بالقضاء إلى سلطة أناطت بها مهمة حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي.
ولقد كان للقضاء المغربي بمختلف أصنافه ودراجته دور كبير في تكريس وإعمال المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة من خلال العديد من الأحكام والقرارات التي تنطق بمجموعة من المبادئ الكونية لحقوق الإنسان.
وإلى جانب الدور الذي يضطلع به القضاء في هذا المجال، أقر المشرع المغربي مجموعة من الضمانات الرامية إلى تعزيز شروط المحاكمة العادلة، من ذلك التنصيص على قرينة البراءة كأصل وتكريس الطابع الاستثنائي للتدابير السالبة للحرية وتعزيز الرقابة القضائية على أماكن الحرمان من الحرية، والحق في الدفاع والحق في المناقشة الحضورية لوسائل الإثبات والحق في التزام الصمت، إلى جانب ضمان الحق في السلامة الجسدية، وغيرها من الضمانات القانونية الأخرى التي يعمل القضاء على تفعيلها وحسن تنزيلها على أرض الواقع باعتباره المؤتمن دستوريا على حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي وفقا للفصل 117 من الدستور.

حضرات السيدات والسادة؛

إن رئاسة النيابة العامة واستحضاراً منها للمهام الدستورية والقانونية المنوطة بها تحرص إلى جانب قضاة النيابة العامة بمحاكم المملكة على ضمان تكريس شروط المحاكمة العادلة للجميع بصرف النظر عن المراكز القانونية لأطراف الدعوى.
كما تحرص أيضاً من خلال المهام التي تضطلع بها على مستوى تنفيذ السياسة الجنائية على جعل موضوع تفعيل ضمانات المحاكمة العادلة أحد أولويات السياسة الجنائية والتي تتجسد بشكل فعلي من خلال الدوريات التي وجهتها رئاسة النيابة العامة لقضاتها والتي تحثهم فيها على ضرورة السهر على تفعيل المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة التي يكفلها القانون للجميع، لاسيما في ما يتعلق بترشيد استعمال الآليات القانونية الماسة والمقيدة للحريات واحترام الكرامة الإنسانية وتكريس حقوق الدفاع باعتبارها حقا دستوريا وقانونيا لفائدة المتهمين والضحايا على حد سواء، وتفعيل كافة الشروط المتطلبة للمحاكمة العادلة بوصفها أحد أهم الحقوق الأساسية للإنسان.

وسعياً لإذكاء الوعي الحقوقي لدى قضاة النيابة العامة وتملكهم للمعايير الكونية المتعلقة بشروط المحاكمة العادلة، بادرت رئاسة النيابة العامة بشراكة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى اعتماد برنامج تكويني يستهدف تعزيز قدرات القضاة في مجال حقوق الإنسان حيث اشتمل هذا البرنامج على عدة وحدات للتكوين انصبت في جانب كبير منها على المبادئ الكونية للمحاكمة العادلة كما هو متعارف عليها دوليا بموجب الاتفاقيات والصكوك الدولية حيث استفاد من هذا البرنامج التكويني حوالي 922 قاض وقاضية من بينهم 203 مسؤولا قضائيا.

حضرات السيدات والسادة؛

إذا كانت المحاكمة العادلة حديث الأمس فإنها ستظل حديث اليوم والغد أيضاً وذلك بالنظر لما تحمله من القيم والمبادئ الإنسانية الراقية التي أصبحت راسخة في الضمير الإنساني على مر عقود من الزمن، وناضلت الشعوب من أجل ضمان تكريسها دستوريا وقانونيا وقضائيا، كما ستظل نَذْراً يحمل فيه القضاة مهمة حمايتها وتكريسها وضمان تمتع الأطراف بظلالها.
ولا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أجدد شكري لكل القائمين على هذا العرس العلمي المتميز.
والشكر موصول أيضا لكافة الأساتذة الذين سيؤطرون بمداخلاتهم القيمة النقاش على مدار يومين كاملين، سيتم خلالهما تناول مجموعة من المواضيع القانونية الدقيقة، وإني على يقين بأن هذه الندوة ستتمخض عنها مخرجات واقتراحات وأفكار خلاقة من شأنها الإسهام في تعزيز إعمال الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة وتعزيز الحقوق والحريات بما يخدم العدالة ببلادنا لتكون في مستوى تطلعات جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.
وفقنا الله، جميعاً لما يحبه ويرضاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قفز معدل التضخم في المغرب

العربي الجديد
عبدالحق خرباش.. 24.02.2023

hakikanews.net كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية

قفز معدل التضخم في المغرب، خلال يناير/ كانون الثاني، إلى 8.9%، مدفوعاً بأسعار السلع الغذائية، وخصوصاً الخضروات، التي وصلت إلى مستويات قياسية قبل 30 يوماً على حلول شهر رمضان، الذي يشهد ارتفاعاً قوياً في الطلب.

وتفيد المندوبية السامية للتخطيط، في مذكرة مؤشر الأسعار والاستهلاك، الصادرة اليوم الأربعاء، بأنّ معدل التضخم بين يناير/ كانون الثاني من العام الماضي ويناير/ كانون الثاني المنصرم، تأثر بارتفاع قوي في أسعار السلع الغذائية.

فقد ارتفعت تلك السلع بنسبة 16.8% في يناير/ كانون الثاني الماضي، مقابل زيادة في حدود 3.9% بالنسبة إلى السلع غير الغذائية، التي شهدت ارتفاعاً قوياً لخدمات النقل بنسبة 9.6%.

ويعتبر مستوى التضخم في المغرب مقلقاً بعد ارتفاع في العام الماضي بنسبة 6.6%، ما دفع السلطات العمومية إلى التدخل لمحاصرة ارتفاع الأسعار في الفترة الأخيرة، علماً أنّ البنك الدولي يتوقع

تضخماً في حدود 4.4%، خلال العام الحالي.
وعمدت السلطات العمومية، في سياق ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ولا سيما الخضروات واللحوم، إلى عقد اجتماعات مع المنتجين من أجل توفير عرض من الخضروات وتقليص التصدير، فيما أجازت استيراد الأبقار والأغنام في الفترة المقبلة، عبر تعليق استيفاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة.وأشارت السلطات، من جهة أخرى، بأصابع الاتهام إلى الوسطاء والمضاربين الذين يتدخلون في السوق من أجل زيادة أسعار السلع بهدف توسيع هوامش أرباحهم. وقالت إنّ لجاناً للمراقبة تراقب العديد من الأسواق للتعرف إلى مدى احترام قانون حرية الأسعار والمنافسة.
ويؤكد الفني في القطاع الزراعي، ياسين أيت عدي، أنّ الأسعار شرعت بالتراجع في أسواق الخُضَر والفواكه، بعد الاجتماعات التي عقدها وزير الفلاحة محمد صديقي مع المنتجين والمصدّرين قبل أيام في أكادير، حول تموين السوق.
ويشير، في حديث لـ"العربي الجديد"، إلى أنّ الإنتاج تأثر بانخفاض درجات الحرارة الذي أفضى إلى تراجع العرض من الخُضَر مثل الطماطم، حيث تضافر ذلك مع زيادة تكاليف الإنتاج.
وترى المندوبية السامية للتخطيط أنّ التضخم المسجل في العام الماضي، محكوم ببنية تكاليف الإنتاج المرتبطة بالارتفاع المتتالي لأسعار البترول والسلع المستوردة، مؤكدة أنّ هذه الظاهرة، انعكست على أغلب الخدمات والسلع.
وكان محافظ البنك المركزي المغربي، عبد اللطيف الجواهري، قد كشف، بمناسبة رفع سعر الفائدة الرئيسي اعتباراً من سبتمبر/ أيلول الماضي، أنّ التضخم "أضحى ظاهرة مغربية تهمّ سلعاً مصنعة محلياً لا ترتبط مباشرة بالمدخلات أو سلاسل التوريد الخارجية".ويعتبر المدير الإقليمي لدائرة المغرب العربي ومالطا في البنك الدولي، جيسكو هنتشل، في تعليقه على تقرير صندوق البنك حول الاقتصاد المغربي، أنّ "التدابير التي اتخذت أخيراً لمواجهة صدمات الإمداد والحفاظ على القوة الشرائية للأسر المغربية، أدت إلى تخفيف حدة هذا الأثر بصورة كبيرة، ومنع سقوط المزيد من المواطنين في براثن الفقر".
ويشير تقرير البنك الدولي عند الحديث عن المرحلة المقبلة، بعد رفع البنك المركزي لسعر الفائدة الرئيسية في مناسبتين في العام الماضي، إلى أنّ الاستجابة المثلى للسياسة النقدية في المغرب ستعتمد على استمرار ضغوط الأسعار وتطور توقعات التضخم.
ويرى أنه "يمكن للسلطات أن تنظر في استكمال التدابير التي تعمل على كبح جماح التضخم من خلال تطبيق سياسات هيكلية لتخفيف القيود على سلاسل الإمداد والمعروض من السلع".
ويعتبر أنه يمكن أن تشمل هذه التدابير خطوات أو إجراءات لمعالجة الاختناقات في أسواق المواد الغذائية، حيث يوجد تباين كبير بين أسعار السلع الزراعية في المزارع وعند تجار التجزئة. ويرى أنه لا

يوجد مبرر لهذا التباين، حتى مع اعتبارات القيمة المضافة لسلسلة الإمداد.

دورية لوزير العدل حول إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية

إحداث المقاولات ومواكبتها بطريقة إلكترونية

عبدالحق خرباش.. 23.02.2023
hakikanews.net كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية
أولت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال اهتماما خاصا لمشروع إنشاء المقاولات عبر الإنترنت وجعلته ضمن أولوياتها. ويأتي هذا المشروع كتتويج للجهود المبذولة حتى الآن من أجل تبسيط المساطر وتيسير الإجراءات، فمن الجانب المؤسساتي، أنشأت المراكز الجهوية للإستثمار شبكة وحيدة، أما من الجانب التشريعي والتنظيمي، فقد تم خفض الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة، فضلا عن رقمنة وتبسيط عدد من المساطر(طلب الطوابع وأداء ثمنها عبر الأنترنت، طلب الشهادة السلبية عبر الإنترنت…). ومكّنت هذه التدابير المغرب من إحراز تقدم ملحوظ في تصنيف ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، حيث احتل المغرب في تصنيف التقرير الأخير الرتبة 34 من أصل 190 دولة عبر العالم شملها التقرير فيما يخص المؤشر المتعلق بهذا الموضوع.

يتألف مشروع حداث ومواكبة المقاولات عبر الإنترنت من مشروعين فرعيين متكاملين يتم إنجازهما بالتوازي ويَهُمّان الجوانب التقنية والقانونية للمشروع. وقد أنيطت مهمة إدارته للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وذلك منذ 19 يوليوز 2017 يضم فريق المشروع ممثلين عن وزارة العدل ووزارة الإقتصاد والمالية ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة الداخلية والأمانة العامة للحكومة وممثلين عن الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وتتولى كتابة اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال مهمة تتبع وتنسيق أعمال هذا الفريق وتوفير الدعم اللازم له. وفيما يتعلق بالجانب القانوني المنظم لإحداث ومواكبة المقاولات عبر الإنترنت، فتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 87.17 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والقانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة الكترونية ومواكبتها والقانون رقم 89.17 القاضي بتغيير وتتميم القانون 15.95 المتعلق بمدونة التجارة قد تم اعتمادها ونشرها في الجريدة الرسمية، كما تجري صياغة النصوص التنفيذية المتعلقة بهذا الجهاز القانوني الجديد.

أما فيما يتعلق بالجانب التقني، فقد وُضِعت الصيغة النهائية للحل المعلوماتي لمشروع إحداث المقاولات ومواكبتها عبر الإنترنت ويجري حاليا اختبارها.

حفظ الله مولانا الإمام، ومن عليه بالشفاء العاجل، وأدام عليه نعمة الصحة والعافية وطول

العمر”.

عبدالحق خرباش.. 22.02.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية

بلاغ من وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة

تعلن وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة أن صاحب الجلالة ” الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، تعرض حفظه الله لنزلة برد (grippe) ، ولهذا السبب فقد أوصى الطبيب الخاص لجلالة الملك حفظه الله بأخذ جلالته فترة راحة طبية وتفادي السفر لبضعة أيام.

حفظ الله مولانا الإمام، ومن عليه بالشفاء العاجل، وأدام عليه نعمة الصحة والعافية وطول العمر”.

هل تستطيع الرئيسة للجماعة القروية مكناسة الغربية الحفاظ على الرئاسة ؟؟

عبدالحق خرباش.. 22.02.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية

هل تستطيع الرئيسة للجماعة القروية مكناسة الغربية الحفاظ على الرئاسة ؟؟

بدأ العد ، hakikanews.net حسب معطيات دقيقة حصلت عليها الجريدة العكسي يسابق الزمن بالنسبة للحفاظ على الرئاسة ، خصوصا أن إقليم تازة يتوفر على رئاستين لجماعتين من النساء ، الأولى جماعة مكناسة الغربية ، والثانية بني فراسن .

بالنسبة للأولى تعود للحركة الشعبية ، والثانية للأصالة والمعاصرة ، وهناك تحركات بدأت بالنسبة لمكناسة الغربية في إتجاه التشاور عن المرحلة المقبلة ، أي بعد إنقضاء سنتين ، وسبق للجماعة أن عرفت مد وجزر منذ بداية إنتخاب الرئيسة ، وأستقر الأمر على تشكيل المجلس القروي للجماعة برئاسة عنصر نسوي تنتمي لحزب الحركة الشعبية ، والتحالفات الآن تشق طريقها إلى تعزيز صفوفها .

فهل ينسلخ البعض من الأغلبية لدوافع ..؟؟ أم أن الأمر لم يصل لهذا الطرح ؟؟ خصوصا أن أعضاء عبروا بالوجه المكشوف أن القادم فيه جديد ، ما مصير أعضاء الأغلبية إذا حسم الأمر لصالح حزب الإستقلال. الأيام القادمة ستكون حبلى بالمفاجآت على مستوى إقليم تازة وليس جماعة مكناسة لوحدها كون الأمر أصبح يهم التحالفات على مستوى الجهة فاس مكناس وأيضا إنتخابات مجلس المستشارين .

مركز ضخم بأحدث التجهيزات الطبية للتحليلات والفحص بالأشعة رهن إشارة موظفي ورجال الشرطة

عبدالحق خرباش.. 21.02.2023
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة hakikanews.net

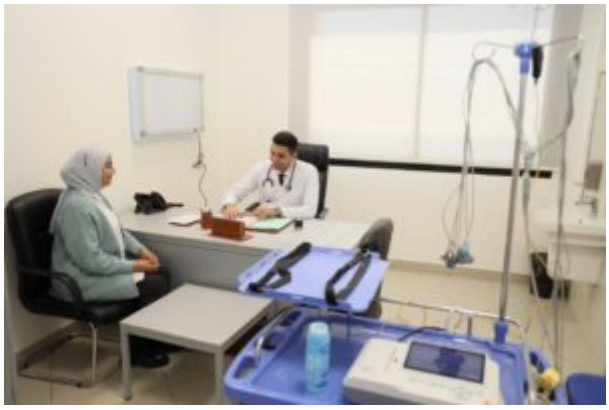

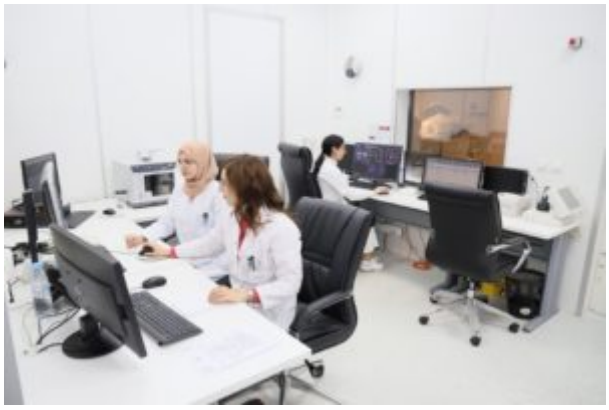

شهد مركز الفحص بالأشعة والتحاليل الطبية بالرباط، التابع لقطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، عملية توسعة كبيرة لمرافقه وتجهيزاته، وذلك بهدف النهوض بالأوضاع الاجتماعية للموظفات وموظفي الأمن الوطني.

وتندرج عملية توسعة هذا المركز، الذي دشنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال سنة 2019، في سياق جهود المديريتين الرامية إلى تطوير الخدمات الاجتماعية المسداة لموظفات وموظفي الأمن الوطني، سواء الممارسين أو المحالين على التقاعد وذي الحقوق، وكذا تمكينهم من الولوج إلى الخدمات والاستشارات الطبية الأساسية.

وتسعى عملية توسعة هذا المركز الى تعزيز الوضع الاعتباري لموظفات وموظفي الأمن الوطني، من خلال الحرص على توفير عرض صحي متنوع لفائدتهم، من أجل تمكينهم من الاضطلاع بشكل أفضل بدورهم الأساسي في تدعيم الشعور بالأمن والاستقرار.

وأضحى هذا المركز، الذي كان يتكون من بناية واحدة، يشتمل على ثلاث بنايات متطورة، مخصصة للفحص بالأشعة، والتحليلات الطبية، إضافة إلى مركز صحي لتقديم الاستشارات الطبية في مختلف التخصصات.

وتشتمل البناية الأولى المخصصة للتحليلات الطبية على مجموعة من المختبرات المجهزة بأحدث التقنيات والآليات الطبية من الجيل الجديد، والتي تتوزع بين مختبر للميكروبيولوجيا (الكشف عن الجراثيم والفطريات والطفيليات والفيروسات)، ومختبر الكيمياء الحيوية والمناعة الذاتية، ومختبر أمراض الدم، إضافة إلى وحدة لتشخيص داء كوفيد.

وتتألف البناية الثانية المخصصة للأشعة الطبية من وحدات للفحص بالأشعة مجهزة بمعدات طبية رقمية متطورة تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشتمل على "السكانير"، وجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي، وجهاز الفحص بالصدى، وجهاز الفحص "الماموغرافيا" للكشف عن سرطان الثدي.

أما البناية الثالثة، التي خصصت للاستشارات الطبية، فتشتمل على مركز صحي متعدد الخدمات يقدم فحوصات طبية مجانية بمختلف التخصصات الطبية الحيوية التي تشمل أمراض الغدد، وأمراض القلب والشرايين، والأمراض التنفسية، وأمراض الأطفال والنساء، إضافة إلى استشارات طبية في التخصصات الجراحية كجراحة العظام، وجراحة الدماغ والاعصاب والجراحة العامة، واختصاصات أخرى، بالإضافة للطب العام وطب الاسنان، والتتبع النفسي والترويض الطبي، وكذا النقل والاسعاف الطبي.

ويشتمل هذا المركز الصحي على نحو 14 طبيبا في مجالات الطب العام والشغل والاستعجالي، إضافة 22 طبيبا مختصا، و38 من الأطر شبه الطبية، إضافة إلى صيدلية لتقديم الأدوية الخاصة بالحالات الاستعجالية.

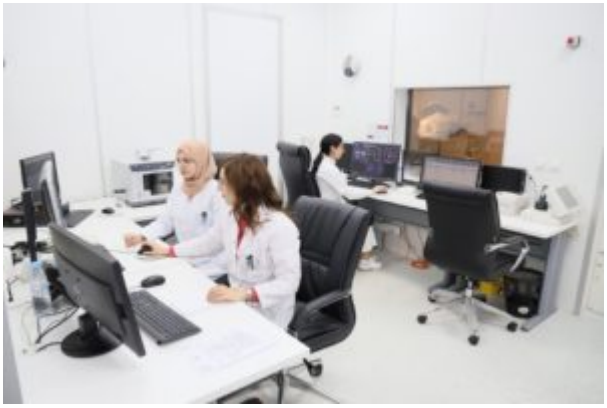

تازة ..زوج يعتدي على زوجته والأخيرة تفارق الحياة

الصورة تعبيرية

عبدالحق خرباش.21.02.2023
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز.نت
وقعت جريمة قتل حسب مصادر متطابقة ، بمدينة تازة بتجزئة أمين سكن ، اليوم 21.02.2023 ، الوقائع تسجل إعتداء زوج على زوجته . في السياق المتصل ، خلف الزوجين طفل عمره ثلاثة شهور ، كما تشير مصادر أن عقد النكاح حديث ولم يمر عليه سنتين ، هذا ولم تكشف الأسباب الحقيقية للحادث ، وهناك أخبار متداولة تقول بأن الأمر

يعود ل نقاش حاد بين الزوجين .
في ذات السياق ، أصدرت النيابة العامة المختصة أمر باعتقال الزوج ، وتمكنت عناصر الضابطة القضائية بالأمن الجهوي من إيقافه ، وتباشر الضابطة القضائية تحقيق معمق مع القاتل إلا حين إنتهاءه لتعرضه على أنظار المحكمة المختصة .